أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

قراءة في بعض التجارب العربية

The importance of diversifying sources of funding for higher education and scientific research
Read some Arabic experience

سايحي الخامسة[1]، حفناوي أمال[2]

[1] جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، khamsa.saihi@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر ، amel.hafnaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/16 تاريخ القبول: 2022/12/12 تاريخ النشر: 2022/ 12/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بإعتباره استثمار استراتيجي ومؤشر للتطور، وتعتمد آليات تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في كل دولة على ظروفها الخاصة، حيث يرتبط ذلك بمستوى التنمية الاقتصادية، والسياسة المالية المتبعة، ومدى أهمية الدور المعطى للبحث والتعليم في عمليات التنمية، وتم استعراض تجارب تمويل التعليم وتحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات: وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تلك التجارب في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وإشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، التعليم العالي، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، تجارب دولية.

تصنيفات JEL : I22، I23.

Abstract:

This study aimed at highlighting the importance of financing higher education and scientific research as a strategic investment and an indicator

المؤلف المرسل: سايحي الخامسة: khamsa.saihi@univ-tebessa.dz

of development, The mechanisms of financing higher education and scientific research in each country depend on its own circumstances, It is related to the level of economic development, And the fiscal policy followed, And the importance of the role given to research and education in development processes, The experiences of financing education were reviewed and the proposed mechanisms were identified to benefit from these experiences, In light of the findings of the study, a number of recommendations and proposals were developed: The necessity to benefit from these experiences in diversifying the sources of financing for higher education and scientific research, engaging institutions, business sectors and individuals in financing higher education and scientific research, and facilitating bureaucratic procedures to encourage investment in education and attract investors.

Keywords: Research, Higher Education, Financing higher education and scientific research, International experiences.

Jel Classification Codes: I22, I23 .

1. مقدمة:

يعد التعليم العالي قضية هامة وحيوية، لأنها تعنى بإعداد الإنسان، والذي هو المحور الأساس لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يعد ينظر للإنفاق على التعليم إنه انفاق استهلاكي لتحقيق أهداف استهلاكية وثقافية، بل أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال زيادة كفاءة الموارد البشرية وتحسين نوعيتها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وقد أدى التوسع المضطر في قطاع التعليم العالي إلى زيادة حجم الإنفاق عليه وزاد الإهتمام بهذا الموضوع في كل دول العالم عقب انتشار العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل ورغبة الأمم باللحاق بركب الدول المتقدمة، وبذلك يعتبر التعليم العالي والبحث العلمي دعامة لنهوض الأمم من خلال تبني استراتيجيات ناجحة من بينها عملية التمويل وتنويع مصادره، حيث أن مختلف الدول الناجحة في هذا المجال تعتمد سياسات تمويلية مختلفة.

ويمثل تمويل التعليم العالي والبحث العلمي مدخلا مهما من مدخلات أي نظام تعليمي، ومن الموضوعات التي تحظى بعناية كبيرة من قبل المهتمين باقتصاديات التعليم قديما وحديثا، كما يحظى موضوع

تمويل التعليم وعلاقته بالنفقات التعليمية من حيث تحكمه في حجم الموارد المالية، كما يحظى بالإهتمام التأثير الذي يتركه التمويل على المخرجات التعليمية من حيث عدد الخريجين، ومن حيث نوعية تعلمهم، واللتان ستعتمدان بدرجة كبيرة على مدى الإمكانيات المالية التي يتم توفيرها للنظام التعليمي، ويمكن استعراض تجارب الدول نماذج ناجحة في تمويل هذا القطاع في ضوء انعكاسات سياساتها التعليمية على نجاح مخرجاتها وجودتها في سوق العمل بل ودورها في تقدم تلك الدول.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة فيما يلي:

كيف استفادت بعض الدول العربية من تنويع مصادر تمويلها للتعليم العالي والبحث العلمي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي

- إبراز مفهوم البحث العلمي والتعليم العالي.
- التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي.
- الوقوف على التجارب العربية الناجحة في تمويل التعليم العالي.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة في أهمية تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وتنويع مصادره للتماشي مع التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي، والإشارة إلى تجارب عربية تبين ضرورة وأهمية التنويع في مصادر التمويل.

2. مفاهيم أساسية حول البحث العلمي والتعليم العالي:

يعتبر البحث العلمي والتعليم العالي أحد القوى الموجهة للنمو الاقتصادي في الوقت الراهن وأيضا أحد أهم معايير تصنيف التقدم والرفاهية على المستوى العالمي، لذا فإن جهود تمويله أصبحت من أهم أهداف الدول ومساعيها.

1.2 مفاهيم أساسية حول البحث العلمي:

1.1.2 تعريف البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على أنه نشاط ابداعي مرتبط بالواقع، يهدف إلى إيجاد حلول، أو تفسير الأحداث كمحاولة لإكتشاف المعرفة والتنقيب عليها وفحصها وعرضها عرضا متكاملا، لكي تسهم في حل المشكلات التي يهدف البحث العلمي إلى معالجتها. (الغرام، 2014، صفحة 79)

كما يعرف البحث العلمي بأنه عملية استقصاء وتنقيب وتحري من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها واغنائها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة. (فليح، 2008، صفحة 115)

ويعرف البحث العلمي بأنه نتيجة جهد منظم ومقصود لإكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر وفق نظريات معينة بهدف بنا نموذج نظري مستند إلى القوانين التي نكتشفها، كما يخضع الجهد العلمي لظوابط تقرر كيفية إجراء الملاحظات والتحقق منها. (الجراح، 2014، صفحة 29)

على ضوء ما سبق يمكن القول أن البحث العلمي هو عملية منظمة تحتاج لجهد وصبر ومعرفة للبحث العلمي والتحري في مشكلة واضحة تحتاج للتفكير واستنباط الحقائق للوصول إلى حلول منطقية لمعالجة المشكلة المطروحة.

2.1.2 خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص، والتي من أبرزها ما يلي:

– الأهداف: لا بد من تحقيق أهداف دقيقة لكل بحث علمي، لكي يسعى الباحث لتحقيقها من خلال البحث، فإذا ما تم صياغة البحث بالشكل الصحيح فإن هذا يساعد الباحث على التعامل مع كم محدود من المراجع التي قد لا تصب في هدف البحث.

– إمكانية الاختبار: بمعنى استخدام بعض الاختبارات، كأن تكون مختبرية أو إحصائية للتأكد من صحة الفرضية أوعدمها، فمعامل الارتباط أو معامل التحديد أو معامل الانحدار أو اختبار فيشر F أو اختبار T كلها أدوات احصائية للتأكد من صحة الفرضيات من عدمها.

– البساطة: يفضل اتباع الأسلوب المبسط في شرح الظواهر المبحوثة، مع إمكانية شد انتباه القارئ بطرق مثيرة لمتابعة فقرات البحث، وكذلك الاقتصاد في الجهود المطلوبة لإنجاز البحث بحيث لا يسيئ إلى محتواه.

– الدقة والثقة: الدقة مطلوبة في كل مرحلة من مراحل البحث، سواء كان ذلك في جمع البيانات أو في اختيار عينة من مجتمع البحث بحيث تعكس بدرجة عالية التطابق مع المجتمع.

– الاستنباط: بمعنى أن يتمكن الباحث من أن يخرج بحقيقة معينة أو نتيجة محددة من العلاقة بين اثنين أو أثر من الحقائق والمبادئ العامة، فيستنبط الفرضيات من النظريات، ويبحث عن الحقائق لإثبات صحة أو خطأ الفرضيات.

– الاستقراء يقصد به متابعة وملاحظة الظواهر والوقائع وجميع المعلومات المتعلقة بها، سواء كانت متابعة شخصية آنية، أو متابعة من قبل الآخرين لفترات زمنية ماضية مثبتة في المصادر المختلفة، ليتم تشكيل الفروض التي تمثل العلاقات بين الظواهر.

– المرونة: بمعنى عدم التعامل مع قواعد منطقية جامدة تفرض على الآخرين، بل لا بد أن يتمتع البحث بمرونة نسبية.

– التنوع: يجب أن تتوافر صفة التنوع في البحث العلمي حتى يتلاءم مع تنوع العلوم والمشاكل على اختلافها، لأن العلوم مختلفة عن بعض، وهذا يتطلب الاختلاف في المنهج العلمي المتبع من قبل العلوم المختلفة، فيختلف المنهج العلمي عند فقهاء المسلمين عن المنهج العلمي المعاصر. (الدباغ، 2013، الصفحات 27-28)

– الموضوعية: أي يتصف البحث العلمي بالبعد عن التحيز وينبغي على الباحث أن يترك البحث يسير بشكل طبيعي، دون التدخل في أي مرحلة من مراحله سواء في جمع المعلومات أو في تحليلها أو في الوصول إلى النتائج.

– القابلية للإثبات: أي أن يكون البحث قابلا للإثبات في كل الأوقات، وعملية تقديم البرهان ترتبط بمصداقية البحث بالإضافة إلى تكرار النتائج نفسها إذا ما أعيدت التجربة في نفس الظروف، فقابلية البحث للإثبات تتطلب شمولية المعلومات المستخدمة فيه ودقتها.

– إمكانية التنبؤ: ينبغي أن تحمل نتائج البحث في طياتها عناصر يمكن التنبؤ من خلالها بما سيحدث مستقبلا في الظاهرة موضوع البحث، وتكون إمكانية التنبؤ إجمالا في العلوم الطبيعية أكثر دقة منها في العلوم الاجتماعية بحكم التغيير في الظروف.

– الاعتمادية: أي أن كل خطوة في البحث العلمي تعتمد على الخطوة التي سبقتها وكل خطوة تكون أيضا أساسا لما بعده من الخطوات، فالباحث يحلل البيانات بعد جمعها ويصل إلى النتائج بعد تحليل المعلومات. (جودة، 2013، الصفحات 25-26)

3.1.2 أهمية البحث العلمي:

لا شك أن للبحث العلمي أهمية كبيرة ودور في نهضة الشعوب والأمم ومواجهة التحديات التي تعترضها على جميع الأصعدة، فقد أصبح الوسيلة لتحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع، ويمكن إبراز أهميته في النقاط التالية: (بوخملة، 2015، صفحة 114)

- فهم الظواهر وتفسيرها والتحكم فيها والاستفادة منها.
- تفادي المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان مثل الأخطار الناجمة عن بعض الظواهر الطبيعية.
- الحفاظ على صحة وسلامة الإنسان.
- تهيئة وتوفير ظروف الراحة للإنسان والتقليل من جهده مثل توفير وسائل النقل والسفر والراحة.
- ربح الوقت والجهد وزيادة الإنتاج كإختراع الآلات التي تستخدم في الصناعة.
- تطوير الدول لقدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وردع أعدائها.
- يزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين جودته وإنشاء ميزة تنافسية للمؤسسات.
- حل المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيق تقدم.
- يعتبر العامل المحوري في دفع عجلة التقدم للمجتمعات.
- يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع.

2.2 مفاهيم أساسية حول التعليم العالي:

1.2.2 تعريف التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي على أنه مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة حيث يعتبر آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلبة الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، ويمثل كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحيان على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها. (مرداسي، 2010، صفحة 14)

ويعرف التعليم العالي على أنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كلية، المعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين. (خواثر، 2019، صفحة 77)

كما يعرف التعليم العالي أيضا على أنه مختلف أنواع الدراسات والتكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية، أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة. (كلاع، 2019، صفحة 252)

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن التعليم العالي هو كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.

3.2.2 أهداف التعليم العالي:

للتعليم العالي أهداف عديدة ومترابطة ومحددة، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

– يضمن العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث والبحث.

– يساهم في السياسة الوطنية للبحث العلمي العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها.

– يعمل على تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالإشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية للبحث التي توطد معها علاقات تعاون مختلفة.

– يعتمد سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

– يساهم في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني، ويحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم والتقنيات والنشاطات الرياضية.

– يساهم في إبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

– يساهم داخل الأسرة العلمية والثقافية العالمية في مناقشة الأفكار وتقدم البحث والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها. (حيولة، 2017، صفحة 111)

– تلبية حاجات التعليم وتطلعات الأفراد من خلال تطوير قابلياتهم الفكرية وقدراتهم، إذ يقدم التعليم العالي للأفراد أفضل وسائل استعمال قدراتهم والفرص المقدمة لهم من المجتمع.

– تلبية جميع متطلبات تطوير المجتمع وتقديم سوق العمل الذي يعتمد على المعرفة علما أن المجتمع يقوم على أساس المعرفة والعلم مع القدرات المتغيرة ذات المستوى العالي والخبرة اللازمة لتطور المجتمع الحديث.

– يساهم في المسؤولية ويشجع على تطوير القدرات من أجل استعراض الأفكار السائدة والمتجددة والسياسات والممارسات التي تستند إلى الالتزام بكل ما هو جيد في المجتمع.

– يساهم في إنشاء المعرفة والمشاركة فيها وتقييمها، إذ يلتزم التعليم العالي بمواكبة التحقيق والتطلعات الفكرية والأكاديمية في جميع ميادين الفهم الإنساني عبر البحث العلمي والتعليم والتدريس. (مزاحم و حسيب، 2018، الصفحات 07-08)

4.2.2 مكونات التعليم العالي:

تعتمد الخدمة التي توفرها الجامعات على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، تلبية لإحتياجات الأطراف المستفيدة.

1.4.2.2 المدخلات: وتتمثل في:

– الطلبة: يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي من خلالها يتم إعدادهم والتأثير في سلوكهم واتجاهاتهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية.

– هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم.

– الوسائل المادية: وتتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المبانئ بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة.

2.4.2.2 العملية التعليمية: ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، كذلك من بين عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد من أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق، وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة للمنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة بكفاءة عالية وهوشرط أساسي لتحقيق الجودة.

3.4.2.2 المخرجات: وتتمثل في النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في عدد المتخرجين من الطلبة، ليس من ناحية الكم فحسب، بل يجب الحرص على كفاءتهم من ناحية النوعية أيضا. (باركة و مسعودي، 2015، الصفحات 09-10)

3. مفاهيم أساسية متعلقة بتمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

1.3 تعريف تمويل التعليم العالي :

يعرف تمويل التعليم العالي بأنه عملية الحصول على الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة لتلبية احتياجات التعليم العالي بما يمكنه من تحقيق أهداف رسالتها. (لاشين، ياسر، و صالح مُحَمَّد صلاح الدين، 2013، صفحة 05)

كما يعرف تمويل التعليم العالي بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (عبد الرؤوف مُحَمَّد، 2006، صفحة 05)

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن تمويل التعليم العالي هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر تمويل مناسبة لتلبية الاحتياجات المالية للتعليم العالي لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق الأهداف.

2.3 معايير تمويل التعليم العالي:

لتقييم تمويل التعليم في أي بلد تستخدم المعايير التالية: (سعود بن معيقل، 2015)

1.2.3 حجم وكفاية وملائمة التمويل:

ويقصد به المقدار الذي يفترض أن يخصص للتعليم من ميزانية الدولة أو من الناتج القومي الاجتماعي إذا كان تمويل التعليم حكوميا، وليس هناك شيء متفق عليه وفق هذين المعيارين، إلا أنه وخلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي جرى التعارف على أن النسبة يفترض ألا تقل عن 20% من ميزانية الدولة أو 6% من الناتج القومي الإجمالي.

2.2.3 الكفاءة:

إن كفاءة التمويل فترتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، اقتصاديا يمكن القول أن الموارد موزعة بكفاءة إذا كان من غير الممكن إعادة توزيعها بشكل آخر ودون التأثير على مستوى النتائج سلبا، وتقاس الكفاءة بعدة مقاييس، من أشهرها الكلفة والمنفعة في حالة القدرة على التعبير عن الكلفة بصورة نقدية، والكلفة والفعالية في حال عدم القدرة على التعبير عن الأهداف والمنفعة في صورة نقدية وهو

الوضع السائد في التربية، ولمعيار كفاءة التمويل والإنفاق نوعان من المؤشرات هما: مؤشرات الكفاءة الداخلية ومنها نسبة الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري لجملة الإنفاق على التعليم، فكلما زاد الإنفاق الجاري على الرأسمالي دل ذلك على ضعف الكفاءة، أما الكفاءة الخارجية، فبالرغم من عدم وجود مؤشرات تعبر عنها مباشرة إلا أنه هناك عددا من المؤشرات التي يمكن استخدامها بطريقة غير مباشرة لقياس مستوى هذه الكفاءة، فبما أن التعليم يهدف لتحقيق أهداف معينة فمن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف التعليمية للنظام ذاته.

2.2.3 العدالة:

ويقصد بها عدالة توزيع المخصصات المالية للتعليم على المناطق المختلفة والمراحل التعليمية المختلفة وعلى أنواع التعليم أيضا، بما يضمن عدم حرمان أي طالب من التعليم بسبب عدم قدرته المالية أو بسبب النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطنها.

ويتعلق بهذا المعيار مواضيع مثل مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية التي يبدو أن التمويل الحكومي الرسمي الضامن الأكبر لتحقيقها، ومن المهم أيضا عند الحديث عن معيار العدالة تناول العدالة في مستوى الجودة المقدمة في التعليم، لأن جودة التعليم المقدم لطلاب الجامعات الخاصة تكون عادة أكبر من المقدمة للطلاب في الجامعات الحكومية.

3.3 مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

1.3.3 المصادر الرئيسية لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

– الإيرادات الحكومية: إن الجهة التي تضطلع بمهمة التمويل غالبا ما تكون الحكومة المركزية عن طريق الميزانيات التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارات التعليم العالي والبحث العلمي، وبهذا فإن التمويل عن طريق إيرادات الحكومة ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي، وتشتمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية (إعانات الدولة)،حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية، حيث يخصص للجامعات نسبة معينة منها عند تحصيلها كل عام، وعليه فإن التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس إيجابا على تحسين وتطوير أداء الجامعات من خلال:

– تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها بضغوط القطاع الخاص مما يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية.

– إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود في الدخول إلى الجامعات.

– إن إمكانية الدولة مازالت متميزة بإمكانياتها عن إمكانيات القطاع الخاص، مما يجعلها قادرة على تحسين تمويل التعليم الجامعي وتوسيع مؤسساته التعليمية.

2.3.3 مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

تختلف مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الاقتصادية، ويمكن إجمال مصادر التمويل الأخرى بشكل عام كالآتي:

– **الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم**:كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات،وضريبة التعليم الجامعي.

– **القروض**: منها الداخلية والخارجية التي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة.

– **أقساط التعليم الخاص**: وهذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة.

– **المصادر الخاصة**: ويعني تمويل التعليم من خلال المصادر الخاصة، في ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، رسوم التسجيل ورسوم الإمتحانات وثمن الكتب....الخ، إضافة إلى أقساط التعليم المدفوعة من قبل عوائد الطلبة كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية.

– **المصادر المحلية**: تمثل مساهمات البلديات، الحكومات المحلية والأهالي في المناطق الريفية والقرى مثال: مساهمة الأهالي في بناء كلية.

– **الهبات والتبرعات**: وهي عبارة عن هبات وتبرعات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية.

– **التمويل الذاتي**: وذلك من خلال الجمع بين العمل والدراسة أو القيام بأعمال انتاجية مجاورة (كالكليات التقنية والصناعية والمستشفيات الجامعية)، بعبارة أخرى تمويل بعض المؤسسات التعليمية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها.

– **المنح والمساعدات الخارجية**: وتسمى بمصادر التمويل الخارجية (ما عدا القروض، وتكون غير مشروطة) وتشمل هذه المصادر المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات والشركات الخاصة.

– **أقساط التعليم المسائي:** هناك بعض الكليات لديها القدرة على فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطالب في الدراسات المسائية. (كياري، 2014، الصفحات 107-109)

– **الإعانات والمساعدات التقنية:** تتلقى الكثير من البلدان غير المصنعة الإعانات من البلدان والمؤسسات العالمية لدعم التعليم بما في ذلك التعليم العالي والبحث العلمي، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين فالمساعدات التقنية تتمثل في تأمين المستشارين والمدرسين، بالإضافة إلى المنح للتعليم في الخارج، أما المساعدات المالية فتكون عن طريق تمويل مالي لهذه المؤسسات.

– **البحوث المشتركة مع المؤسسات الصناعية:** تلعب مراكز البحوث في الجامعات والخبراء والمختصين دورا هاما في جلب الأموال من المؤسسات الخاصة والحكومية، حيث تقوم مراكز الأبحاث والمعامل الجامعية في عمل أبحاث للجهات التي تحتاج تلك الخدمات، فمثلا تقوم الحكومات ممثلة في وزارة الدفاع، الصحة، المالية، الزراعة، بدعم أبحاث لحسابها الخاص في مؤسسات التعليم العالي وذلك لتوفير الخبرات. (سعدي و بوعنان، 2019، الصفحات 133-134)

3.3.3 مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

تتمثل هذه المبررات فيما يلي: (عبد الله شعيب، 2021، صفحة 218)

- يعتبر تزايد الطلب على التعليم من ناحية، وضعف الموارد المالية الحكومية، كل ذلك أدي إلى الأخذ بسياسة خصخصة التعليم
- جودة التعليم؛ فقد أثبت القطاع الخاص في القطاعات التي تمت خصخصتها كفاءته من حيث مخرجاته الجيدة، بينما يعاني القطاع العام من الجمود، وغياب المحاسبية، ولا يزال يعاني من مشاكل سببها الأمن الوظيفي
- قوى عاملة مدربة متميزة، وينعكس ذلك على الاستثمار الداخلي مما يؤدي إلى الحد من هجرة الطلبة
- يؤمن التعليم الممول جيدا وبالتالي تخفيف استنزاف الأموال إلى الخارج
- يمتاز القطاع الخاص بالكفاءة االقتصادية والإدارية والإنتاجية، مقارنة بالقطاع العام، حيث أن الأخير يخضع لضغوط سياسية واجتماعية تؤثر في تبنيه سياسات وممارسة غير مرغوبة مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية.

4. استعراض تجارب عربية ناجحة في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

تسعى مختلف الدول من خلال تجاربها المبتكرة في تمويل البحث العلمي والتعليم العالي في كل من الأردن، السعودية، المغرب لتأمين استقلالية المؤسسة الجامعية من أجل دعم الأنشطة البحثية والهيئة التعلمية بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

1.4 تجربة الأردن في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

تعتبر تجربة الأردن تجربة رائدة ومبتكرة في تمويل البحث العلمي والتعليم العالي وهي تتمحور في الأساس حول تنوع مصادر التمويل ومساهمة مجتمعية فاعلة، بحيث تعتمد الجامعات الأردنية في المقام الأول على تمويل الدولة ثم على الرسوم الطلابية، علاوة على الإيرادات الذاتية والمنح والمساعدات والهبات والقروض بكفالة حكومية ، وهذا ما يمكن توضيحه في النقاط التالية: (الدقي، 2015، الصفحات 43-45)

1.1.4 التمويل الحكومي:

تتأتى المخصصات الحكومية المرصودة للتعليم العالي بالأردن من نسب مئوية معينة توظف على الضرائب، ومنها الرسوم الجمركية بواقع 4% من قيمة البضائع المستوردة، وكذا الأرباح الصافية للشركات بنسبة 1%، ورسوم رخص المهن وغيرها من الرسوم، وتنوع إيرادات هذه الرسوم بين الجامعات الأردنية بموجب معايير يتم الاتفاق عليها في مجلس التعليم العالي، وتتمتع الجامعات الحكومية، إلى جانب ذلك، بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

2.1.4 التمويل الذاتي:

يشتمل التمويل الذاتي للتعليم العالي في الأردن على:

– **الرسوم الدراسية:** لقد شهدت الإيرادات المتأتية من الرسوم الدراسية ارتفاعا تدريجيا وتشير الإحصاءات إلى أن هذه الإيرادات ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى استخدام برنامج للدراسات الموازية والتي يدفع الطالب الملتحق بها، ويمكن القول إجمالا أن إسهام الرسوم الطلابية في الكلفة قد ارتفع بمرور الزمن، ويشكل حاليا نسبة لا بأس بها من إجمالي الكلفة.

– **ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة:** يعتبر هذا المصدر من الآليات التي يعول عليها مستقبلا لسد العجز في الموازنات السنوية وذلك تفعيلا لما يسمى بالجامعة المنتجة، ويأتي الدخل الناجم عن هذا المصدر من صناديق الاستثمار والمساهمات واستثمارات مرافق الجامعات، ومن الاستثمارات والدورات وخدمة المجتمع.

– **المنح والتبرعات والهبات:** يشكل هذا المصدر نسبة تقارب 20% من إجمالي إيرادات الجامعات الحكومية، وكما الحال في ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة مازالت مساهمة هذا المصدر أيضا من المصادر المهمة لمستقبل التمويل الجامعي والذي يمكن تعزيزه عن طريق بذل المزيد من الجهود من قبل الجامعات لإيجاد الجهات المتبرعة والمانحة في الداخل والخارج.

– **الاقتراض:** لجأت الجامعات الحكومية إلى الاقتراض لسد الثغرات في الموازنات وخاصة في موازناتها الرأسمالية، وقد تزيد الاعتماد على هذا المصدر مع مرور السنوات.

– **تشجيع الاستثمار في توسيع الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي:** تم وضع جملة من الآليات التشجيعية في هذا الغرض، ومنها: صياغة التشريعات التي تمنح القطاع الخاص الحرية الكاملة والاستقلالية الإدارية والمالية في إقامة مؤسساته التعليمية وإدارتها، مع توفير الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاع الخاص العامل في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، وتشمل: إعطاء مؤسسات التعليم العالي للقيام بالأعمال والمشاريع الاستثمارية والإنتاجية والبحوث العلمية التطبيقية لحساب القطاعات الإنتاجية وإعطاء الجامعات كامل الحرية في فتح التخصصات والبرامج أو الخطط الدراسية، وتنظيم دراسات مسائية في الجامعات الخاصة، وإعطاء الجامعات الخاصة فرصة فتح المراكز التعليمية للقيام بالدورات التدريبية والتعليم المستمر وخدمة المجتمع.

إن اتجاه الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الأردن نحو التناقص النسب دفع الجامعات الحكومية إلى الاعتماد المتزايد على الرسوم المدفوعة من الطلبة الأجانب وعلى الرسوم العالية المدفوعة من طلبة البرامج الموازية، وشكل حافزا قوي النشاط الجامعات الأهلية في القطاع الخاص، وفي الواقع كانت الرسوم المدفوعة للجامعات الحكومية تزداد بإستمرار في مبالغها وفي نصيبها النسبي في دخل هذه الجامعات. (جلال و كنعان، 2012، الصفحات 118-119)

2.4 تجربة مصر في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

تقوم تجربة مصر في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة على دور أكبر للتعليم الخاص وبرامج موازية، وتتمثل هذه المصادر التمويلية في: (الدقي، 2015، الصفحات 48-49)

1.2.4 دعم التعليم العالي الخاص:

تضاعف دعم مصر خلال العقدين الأخيرين لمؤسسات التعليم العالي الخاص، ليبيرالية في وضع التشريعات الملائمة لزيادة الاستثمار في التعليم الخاص، كما وقع التوسع في إدخال جامعات أجنبية إلى مصر، ونتج عن ذلك زيادة في التنوع في التعليم العالي بوضع برامج جديدة تواكب متطلبات المعرفة التقنية والعلمية، وقد بلغ إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي حوالي 20% من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي

المصري، وتتمتع مؤسسات التعليم العالي الخاص بإعفاء ضريبي، ويعتمد العمل بها على الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلاب.

وتوفر الجامعات الخاصة برامج دراسية بلغات أجنبية في مختلف التخصصات، وتتميز بجودة عالية للتعليم والتعلم، ويتحمل الطلاب رسوما تختلف باختلاف البرنامج الدراسي، كما توجد برامج الانتساب، وتحظى برامج التعليم الموازي التي تم تطويرها في الجامعات الحكومية بالعدد الأكبر من الطلاب، حيث تقبل تلك البرامج خريجي المدارس الثانوية الحاصلين على مجموع أقل من أقرانهم المقيدين في البرامج العادية، وفي المقابل يلتزم طلاب الانتساب بسداد جزء من الرسوم الدراسية.

2.2.4 تنويع الموارد في الجامعات الحكومية:

بالنظر إلى ضآلة إيرادات رسوم الطلاب الدراسية، بدأت الجامعات تبحث عن موارد إضافية من خلال البحوث التعاقدية والاستشارات وبرامج التعليم المستمر وغيرها من الأنشطة، وقد سمحت الحكومة للمؤسسات التعليمية التابعة لها بإلحاق الطلاب ببرامج خاصة يتم من خلالها تقاضي رسوم من الطلاب، بمعدلات تفوق الرسوم العادية مثل نظام الانتساب والبرامج التي تدرس بلغات أجنبية، وتمثل الإيرادات الذاتية التي تحصلها الجامعة 10% من مواردها.

ومع بداية عام 2005 نفذت مصر العديد من البرامج التعليمية المنصوص عليها بالخطة الاستراتيجية من خلال مشروعات يدعمها البنك الدولي بقروض ميسرة، وقد شملت الخطة الاستراتيجية 25 مشروعا منها 06 مشروعات ذات أولوية وهي:

- ✓ مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات.
- ✓ مشروع تطوير تكنولوجيات المعلومات.
- ✓ مشروع تطوير الكليات التكنولوجية.
- ✓ مشروع توكيد الجودة والاعتماد.
- ✓ صندوق خدمة مشروعات تطوير التعليم العالي.

3.4 تجربة السعودية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

تقوم التجربة السعودية في هذا المجال على عدد كبير من الآليات لتعبئة موارد مالية، والمتمثلة في: (بن عبد الله الشنيفي، 2018، الصفحات 82-83)

1.3.4 المصادر الأساسية:

1.1.3.4 التمويل الحكومي: حيث يعتمد على ما تخصصه الحكومة (الدولة) من موازنة للتعليم، وإن كان اعتماد المملكة على التمويل الحكومي للتعليم العالي، إلا أنه من الصعب الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم، نظرا للحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم نتيجة التوسع في التعليم وتطويره وتحديثه، مما يدفع للبحث والاستعانة بمصادر أخرى للتمويل.

ونظرا لتزايد أعداد الطلبة على الإقبال على التعليم، فإن تمويل التعليم من قبل الحكومة سيزداد وينمو، وسيظل التمويل الحكومي للتعليم يواجه ضغوطا كبيرة من أجل الإبقاء بمتطلبات التعليم العالي.

2.1.3.4 التمويل من الأفراد (رسوم دراسية): ويعد تمويل الأفراد للتعليم العالي هو كل المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم العالي، وتنحصر بين (2.4 %- 4.4 %) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة، ويتركز في رسوم الطلاب الدراسية الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات، ورسوم الحصول على وثائق التخرج.

ويحتل هذا المصدر مكانة كبيرة في كثير من الدول المتقدمة، وفي المملكة العربية السعودية أيضا، ولكنه يحتل دورا ثانويا وليس أساسيا في تمويل التعليم.

3.1.3.4 القروض: اختلفت النظرة للتعليم من كونه مجرد خدمة استهلاكية إلى استثمار للموارد المالية في الموارد البشرية، حيث يتم استثمار الأموال عن طريق التعليم من خلال تقديم القروض المالية للطلبة مقابل حصول هذه الشركات المقرضة على جزء من الأرباح بعد تخرجهم، ويمكن الاستفادة من هذا المصدر أيضا في بناء مباني تعليمية، حيث يتم إقامة مباني مناسبة للعملية التعليمية، تتوافر فيها شروط زيادة انتاج النظام التعليمي ومن ثم يتم الحصول على نتائج اقتصادية ومالية.

2.3.4 المصادر الثانوية:

بالإضافة إلى الركائز الأساسية لعملية التمويل فهناك بدائل ثانوية تسهم، وإن كان بشكل أضعف في عملية التمويل، ومن أهمها:

1.2.3.4 المصادر الخاصة: ويقصد بها الأمور التي يتحملها الطالب من أثاث ووسائل تعليمية وكتب، بالإضافة للرسوم الدراسية في الجامعات غير المجانية، بالإضافة للتبرعات والهبات، والوصايا والأوقاف بشرط عدم تعارضها مع أهداف التعليم العالي في المملكة.

2.2.3.4 المصادر المحلية: وتتمثل فيما يقدمه أفراد المجتمع والمؤسسات الربحية وغيرها لمؤسسات التعليم العالي من تبرعات وهبات ومنح ونفقات على التعليم العالي الجامعي.

3.2.3.4 المصادر الخارجية: وتعتبر موردا ومصدرا من مصادر تمويل التعليم العالي، إلا أنه مصدر ضعيف، ومنه إعارة المعلمين من دولة لأخرى، وتقديم المنح الدراسية المجانية، بالإضافة للمنح المالية التي تقدمها بعض الدول الأوروبية لمساعدة المتعلمين، ويعتبر مصدر للتخفيف من عبء الحكومة في التمويل.

4.2.3.4 مصادر أخرى:

بالإضافة إلى الموارد السابقة للتمويل فإن هناك موارد مالية إضافية، والمتمثلة في: (الدقي، 2015، الصفحات 46-47)

– **البرامج التعليمية:** تتمثل في إسداء تعليم مسائي للشباب الذين لا يمكنهم تعليمهم من خلال البرامج الصباحية وهو برنامج يغطي مراحل التعليم: البكالوريا، الماجيستير، الدكتوراه، وقد بدأ تطبيق البرنامج عام 2002، ومن هذه البرامج التعليمية المدفوعة نجد برامج التعليم عن بعد وبرامج الانتساب.

– **الخدمات الاستشارية:** وتقوم على مفهوم الجامعة المنتجة، حيث تعمل على زيادة مواردها من الخدمات بتقديم الاستشارات لصالح القطاعين العام والخاص، ويصل عائد هذه الخدمات في بعض الجامعات إلى 25 % من ميزانية الجامعة.

– **الكراسي العلمية:** تخصص الكراسي البحثية أو العلمية لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع العام ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة.

– **الأوقاف الجامعية:** تعتبر سبل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي السعودية تعتبر جامعة الملك فهد وسعود للبترول والمعادن من أبرز الأوقاف التعليمية، كما توجد أوقاف خاصة بجامعة الملك عبد العزيز والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

4.4 تجربة المغرب في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:

اتجه المغرب منذ سنة 2009 إلى ربط تمويل التعليم العالي بأداء الجامعات من خلال إرساء سياسة تعاقدية بين الدولة والجامعات، ويعد التعاقد صيغة مستحدثة للتطوير الجامعي يجري بها العمل في عديد البلدان الأوروبية، وقد أثبتت هذه الصيغة جدواها في إعادة بناء الهياكل الجامعية في اتجاه ضمان الجودة وتحديث المناهج ودعم المشاركة المجتمعية في التسيير.

ويتم التعاقد بعد جولات من التفاوض بين الحكومة والجامعات بخصوص حجم الميزانية وأوجه صرفها في المجالات التي تخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة، ويمثل التعاقد ضربا من التفويض أو نقل للصلاحيات للجامعات لإنجاز مشروعات وبرامج يتم الاتفاق بشأنها بين الحكومة والجامعات، وتم اعتماد مخطط استعجالي للفترة 2009- 2012 انطلاقا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ويعطي هذا المخطط التعاقد مكانة محورية في تطوير التعليم العالي ويعتبره أداة متميزة للتحاور حول الأولويات ووسائل تحقيقها.

ويهدف التعاقد إلى دعم الجامعات وتحسين حوكمتها من خلال التركيز على تحسين الأداء وتبني مبادئ الإدارة الرشيدة، وعلى هذا الأساس أبرمت مجموعة من العقود بين الحكومة المغربية و15 جامعة تعهدت بمقتضاها هذه المؤسسات بتنفيذ جملة من المشاريع والبرامج والأنشطة لتحقيق الأهداف الواردة في البرنامج الاستعجالي، وخاصة في مجال التكوين وتحسين العائد الخارجي، إلى جانب تركيز هيئات للتقويم المؤسسي، وتطوير نظم المعلومات والتصرف في الموارد البشرية، وتعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي.

ويهدف كل ذلك إلى تمكين الجامعات من متابعة مؤشرات تطورها وترشيد التصرف في الإمكانات البشرية والمادية المتاحة لها وإبراز الصعوبات التي تحول دون أدائها عند الاقتضاء، وقد تم تحديد محتويات العقود التي تربط الجامعات المغربية بالحكومة انطلاقا من المقترحات التي أعدتها الجامعات بحد ذاتها، وتم التفاوض بشأنها في الفترة 2009- 2012، وتتضمن العقود بنودا توكل إلى الجامعات مسؤولية وضع مخطط تطويري قصد بلوغ الأهداف الكمية للبرنامج الاستعجالي في ما يخص المحاور التالية:

- ✓ دعم طاقة الاستيعاب لقبول الأعداد المتزايدة للطلبة.
- ✓ الاستجابة لحاجات التنمية القطاعية من ذلك توجه الطلبة نحو المسالك العلمية والتقنية والمهنية.
- ✓ تطور العائد الداخلي والخارجي من خلال مكافحة الرسوب والتسرب عبر وضع آلية لمرافقة الطلبة ودعم توجيههم.
- ✓ تأهيل المؤسسات الجامعية القائمة وصيانتها.
- ✓ تحسين تشغيلية الخريجين من خلال تطوير عروض التكوين ومواءمتها لحاجات سوق العمل.
- ✓ الارتقاء بالبحث العلمي.
- ✓ تنويع مصادر تمويل البحث العلمي ودعمها.
- ✓ تثمين نتائج البحث العلمي لدى المحيط الاقتصادي والاجتماعي. (الدقي، 2015، الصفحات 49-50)

5. خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أهمية تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في علاج مشاكل هذا القطاع والنهوض به في مختلف دول العالم، ذلك أن التعليم العالي والبحث العلمي يمثل استثمارا استراتيجيا ومؤشرا هاما للتطور في هذه الدول، وتتأثر آليات وطرق تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في كل دولة بخصوصياتها ومستوى التنمية، وكذا السياسة المالية المتبعة فيها، ولقد أوضحت تجارب عينة من الدول العربية (الأردن، مصر، السعودية، المغرب) في تمويل التعليم العالي والبحث العليم، أنه قائم على التنوع في المصادر والأساليب التمويلية، وذلك ما أعطاه فاعلية أكبر ونتائج أفضل.

ومن خلال ما توصلت له هذه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات أهمها:

- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة وبالأخص العربية –نظرا لتشابه ظروفها وخصوصياتها مع الجزائر– في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي؛
- إشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار في التعليم وجذب المستثمرين، والقضاء على البيروقراطية.

6. قائمة المراجع:

1. ابتهال عبد الله شعيب، (2021)، تنويع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسة التعليمية. المجلة العربية للنشر العلمي (العدد 30).

2. أحمد جلال، و طاهر كنعان، (2012)، تمويل التعليم العالي في البلاد العربية أبحاث في السياسات (ط 01). الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

3. اسماعيل محمّد علي الدباغ، (2013)، أصول البحث العلمي ومناهجه في علم السياحة (ط 01). عمان، الأردن، مؤسسة الوراق.

4. إيمان حيولة، (2017)، التعليم العالي وتحديات التنمية البشرية، حالة الجزائر 1990-2014. مجلة الاقتصاد والتنمية ، المجلد 05 (العدد02).

5. جهاد الغرام، (2014)، واقع البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية بالوطن العربي، معوقاتها وإمكانات حلها. المؤتمر الدولي الثالث حول العولمةومناهج البحث العلمي، بيروت، لبنان.

6. حسن خلف فليح، (2008)، اقتصاد المعرفة، الأردن، جدار للكتاب العالمي.

7. حمزة مرداسي، (2010)، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة، الجزائر.

8. رندة سعدي، و نور الدين بوعنان، (2019)، تجربة المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الكراسي البحثية. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 02 (العدد 03).

9. سعيدة خواثر، (2019)، الإنفاق العام على التعليم العاليفي الجزائرخلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات)، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 09 (العدد03).

10. شريفة كلاع، (2019)، الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 13 (العدد 03).

11. عامر طارق عبد الرؤوف مُحَمَّد. (2006)، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر.

12. علي بن عبد الله الشنيفي، (2018)،البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، المجلد 02 (العدد 10).

13. فطيمة كياري، (2014)، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 04 (العدد 01).

14. فوزية بوخملة، (2015)، طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية، الملتقى الدولي حول أدبيات البحث العلمي، الجزائر.

15. قاسم الخياط مزاحم، و الياس حديد حسيب، (2018)، أهداف التعليم العالي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

16. محفوظ جودة، (2013)، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية. عمان، الأردن، دار زهران.

17. مُحَمَّد الزين باركة، و عبد الكريم مسعودي، (2015)، تحديات التعليم بالجزائر وآفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 05 (العدد 01).

18. مُحَمَّد عبد الحميد لاشين، فتحي الهنداوي المهدي ياسر، و ياسر صالح مُحَمَّد صلاح الدين،(2013)، تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان في ضوء بعض النماذج الريادية المعاصرة. مجلة التربية .

19. محمود مُحَمَّد الجراح، (2014)، أصول البحث العلمي (الإصدار ط 02)، عمان، الأردن، دار الراية.

20. نور الدين الدقي، (2015)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. الاسكندرية، مصر، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

21. نورة سعود بن معيقل، (2015)، تم الاسترداد من http://www.almarefh.net.